البنك المركزي المصري

بيان صحفي
٨ مايو ٢٠٠٨

قرر البنك المركزي المصري زيادة سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة لديه بواقـع ٠,٥% ليصبح ١٠ % و ١٢% علي التوالي.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافـق ٨ مـايو ٢٠٠٨ زيادة كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٠,٥% ليصبح ١٠% للإيداع و ١٢% للإقراض.

وقد استمر معدل التضخم وفقا للرقم القياسي لمؤشر أسعار المستهلكين في اتجاهه التصاعدي ليبلـغ ١٦,٤% في ابريل ٢٠٠٨، وجاء ذلك بصفة أساسية انعكاسا لارتفاع معدل تضخم الطعام المحلي الذي بلـغ ٢٢% مدفوعا في الأساس بتصاعد أسعار المواد الغذائية عالميا، وكذا لانتقال هذه الارتفاعات إلـي أسـعار السلع غير الغذائية.

وعلي الرغم من الإشارات الأولية إلي بعض التحسن في أسعار القمح عالميا، فإن الرؤية المستقبلية لمعدل التضخم المحلي قد تأثرت بالتعديلات الإدارية في الأسعار التي تمت مؤخرا. فبينما سـينعكس الأثـر الفوري لتلك التعديلات علي معدل التضخم في الفترة القادمة، فإن تبعات تلك التعـديلات سـتفرض اتجاهـا تصاعديا لمخاطر التضخم، وهو ما يعززه التأثير السلبي المحتمل لتوقعات التضخم. ومن المتوقع أن تـؤدي تلك التطورات إلي بقاء معدل التضخم السنوي مرتفعا، لحين انتفاء أثر زيادة الأسعار المرتبطة بزيادة أسعار المواد الغذائية عالميا، وكذا تلاشي تأثير التعديلات الإدارية للأسعار.

وفي ظل تلك الدلائل الواضحة علي وجود ضغوطا تضخمية أساسية، فإن لجنة السياسة النقدية تتوقع استمرار تصاعد مخاطر التضخم، لذا جاء قرار اللجنة اليوم بهدف احتواء توقعات التضخم.

هذا وسوف تواصل اللجنة مراقبة التطورات الاقتصادية، وبصفة خاصة العوامل الأساسية للتـضخم والتطورات الحالية في الأسواق المالية الدولية. ولن تتردد اللجنة في تعديل أسعار العائـد الأساسـية للبنـك المركزي للتأكيد علي استقرار الأسعار في المدى المتوسط.

الدكتورة/ رانيا عبد المنعم المشاط
وكيل المحافظ المساعد
السياسة النقدية
البنك المركزي المصري
ت: ٢٧٧٠١٣١٥
البريد الإليكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg>